



قبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة على مكتب المجلس، فليتفضل مشكوراً.

النائب السيد عبد الصمد حيكري، أمين المجلس:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

توصلت رئاسة مجلس النواب بالنصوص التشريعية التالية ويتعلق الأمر ب:

✓ مشروع القانون رقم 79.12 بتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

✓ مقترح قانون ينسخ أو يعدل ويتمم مواد 431.1 إلى 431.4 المتعلقة بالتمييز من الفرع الثاني مكرر من الباب السابع في الجنايات والجناح ضد الأشخاص من الظهير الشريف رقم 1.59.413 بتاريخ 28 جمادى الثانية 1382 الموافق ل 26 نونبر 1962 بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي كما وقع تعديله وتتميمه، تقدم به رئيس وأعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

✓ مقترح قانون يعدل ويتمم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 225.02.1 بتاريخ 25 رجب 1423 الموافق 3 أكتوبر 2002 كما تم تتميمه وتغييره بموجب القانون رقم 03.03 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.140 بتاريخ 26 ربيع الأول 1424 الموافق 28 ماي 2003 تقدم به رئيس وأعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

محضر الجلسة الثالثة عشر بعد المائة

التاريخ : 29 يوليوز 2013 الموافق ل 20 رمضان 1434.

الرئاسة : السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب.

التوقيت : أربعة وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الواحدة زوالاً والدقيقة السادسة والعشرين.

جدول الأعمال : جلسة الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى رئيس الحكومة.

السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدات والسادة النواب، السادة الوزراء، تفضلوا على بركة الله سننطلق.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقاً لمقتضيات الفصل 100 من الدستور والمواد 157 و160 من النظام الداخلي لمجلس النواب، يعقد المجلس الجلسة المخصصة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى رئيس الحكومة، ويتضمن جدول الأعمال سؤال يتعلق بأوضاع الجالية المغربية بالخارج، تقدمت به فرق ومجموعتنا الأغلبية.



طبعاً احنا صوتنا باقا مادارتش الجلسة العامة ولكن هذا اتفاق. للمجلس الدستوري رأي صحيح، وبعدهما يصدر قرار المجلس الدستوري آنذاك سنمثل له جميعاً، ولكن هذا اتفاق كان لا بد أن نمثل له جميعاً.

النقطة الثانية السيد الرئيس، أن السؤال الموجه إليكم هو موقع من طرف الأغلبية، واحد الفريق السيد الرئيس اللي انتم عضو فيه وسانيين معه باش كيكمل 60 أو 61، الإقتراح ديال الموضوع كان منه، هذا الموضوع اللي غادي ناقشوه اليوم كان من اقتراح الفريق الإستقلالي وكان من اقتراح السيد الرئيس، ونحن نعلم جميعاً أن المسلمون مسلمين عند عهودهم وعند التزاماتهم. بل أكثر من ذلك، هو أن المؤمنين عدول، يعني أنه يسعى بذمتهم أداناهم، فما يمكنش واحد التزم معاً وقال لي غادي انديروا هاد السؤال وتم الاتصال برؤساء الفرق على هاد السؤال الذي اقترحه الفريق الإستقلالي وأن لا يحضر. احنا يمكن نتفهموا الحرج اللي عند السيد الرئيس، ولكن ما يمكنش نتفهموا أبداً عدم الالتزام السياسي، أي واحد فينا، أنا كنتلك السيد الرئيس، هاد الالتزام أي واحد في العدالة والتنمية كيمضيه، لا يمكن للسيد الأمين العام أن يتراجع عنه.

ولذلك نسجل هذه النقطة، هذا إلتزام سياسي، ونخشى السيد الرئيس أنه فيما يستقبل من أعمال يوم الأربعاء ويوم الخميس ويوم الجمعة أن يتم التراجع عن التزمات أخرى كما وقعت على المادة اللي كنعرفوها جميعاً التي تم تشكيل الفرق وبذلك وجب التنبيه وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً، الكلمة لأحد مقدمي السؤال، النائب المحترم السيد حفيظ الترابي باسم فرق مجموعات الأغلبية.

✓ مقترح قانون يتعلق بتغيير القانون رقم 12.08 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.16 بتاريخ فاتح جمادى 1434 الموافق 13 مارس 2013 تقدمت به فرق الأغلبية، كل من السيدات والسادة النواب المحترمين: مصطفى الإبراهيمي عن فريق العدالة والتنمية، نعيمة ابن يحي عن فريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، فاطمة اكعيمة عن الفريق الحركي وأناس الدكالي عن فريق التقدم الديمقراطي وشكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً، الكلمة لأحد مقدمي السؤال النائب المحترم، تفضل، نقطة نظام.

النائب السيد عبد الله بووانو رئيس فريق العدالة والتنمية

(نقطة نظام):

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد الرئيس، صحيح هذه الجلسة شهرية سبق للمعارضة أن قاطعتها، وأريد أن أوضح أمرين: الأمر الأول هو أنه طبقاً للإتفاق الذي اتفقنا عليه كفرق في هذا المجلس ونحن نباشر تعديل النظام الداخلي، مررنا بثلاث مراحل وبقيت معلقة 10 قضايا، طبعاً من بينها الجلسة الشهرية وهي المادة 208. واتفقنا جميعاً على أنه، في النظام الداخلي، سنأتي بالتعديلات حولها ثم نصوت عليها ونعمل بها.



النائب السيد حفيظ الترابي:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نص دستور 2011 على العديد من المقتضيات التي تم النهوض بأوضاع الجالية المغربية في الخارج، كما جاء في برنامجكم الحكومي، بأن هذه الجالية ستظل في صلب أولوياتكم وذلك للدفاع عن حقوقها وحماية مصالحها وتوطيد علاقتها بوطنها الأصلي.

وأمام الإكراهات والمشاكل التي تعاني منها بلدان إقامتها أو خلال فترات عبورها لأرض الوطن، والصعوبات التي تواجهها حين قضاء حاجياتها في الإدارات والمرافق العمومية وحماية مساهمتها المقدرة في إستثمار مدخرات أفرادها في دعم الإقتصاد الوطني. لذلك، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن الإجراءات التي اتخذتموها لتنزيل المقتضيات الواردة بدستور المملكة والوفاء بما جاء به برنامجكم الحكومي، وخاصة بما يتعلق بتحسين ظروف جاليتنا وكذا تبسيط المساطر الإدارية الموجهة إليها، وما هي تدابير تشجيع أفرادها على الاستثمار في وطنها الأم؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة ليجيب عن السؤال.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله ومن والاه.

السيد الرئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السادة الوزراء، السيدة الوزيرة،

أود في البداية، أن أشكر أعضاء مجلسكم الموقر على طرح هذا السؤال الذي يهم أكثر من 4 ملايين ونصف، وقد علمت أن بعض ممثليهم يحضرون معنا ونحمد الله لهم بالسلامة ونرجو لهم مقاما طيبا وعودا سليما.

هذا السؤال يهم أكثر من 4 ملايين ونصف من إخواننا المواطنين المقيمين في المهجر، وهي شريحة عزيزة على قلوبنا جميعا وتلقى رعاية واهتماما موصولين من جلالة الملك حفظه الله، الذي لا يفتأ يؤكد عليها في مختلف المناسبات وآخرها خطابه السامي ليوم 20 غشت 2012 الذي رسم فيه جلالة الملك معالم السياسة العمومية لتدبير شؤون مغاربة العالم. كما أفرد البرنامج الحكومي لهذا الموضوع محورا خاصا بهم تقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج.

وعموما، فإن النهوض بأوضاع جاليتنا بالخارج حضي باهتمام متواصل على مدى عقود، غير أن وتيرة الإصلاحات عرفت تسارعا ملحوظا خلال السنوات القليلة الأخيرة، كما أن هذا الموضوع يدخل في دائرة المسائل التي تحظى بإجماع مختلف الفاعلين السياسيين.

إن طرح هذا الموضوع الذي سبق وتطرقت إليه خلال جلسة مجلس المستشارين المنعقدة يوم 8 ماي المنصرم تحت عنوان "أوضاع الجالية المغربية في المهجر بين ضمانات القانون والواقع" سيشجع الفرصة لتأكيد بعض ما جاء في معرض جوابي السابق. غير أنه واعتبارا لعامل الوقت، سأركز على أربع نقاط أكد عليها سؤالكم وهي: التدابير المتخذة لتحسين ظروف استقبال جاليتنا؛ تبسيط المساطر الإدارية الموجهة إليها؛ تشجيع أفرادها على الإستثمار بوطنهم الأم؛ وتفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة.



❖ أولا: التدابير المتخذة لتحسين ظروف إستقبال

الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

السيد الرئيس،

لقد بلغ عدد الوافدين على بلادنا من مغاربة العالم مند 5 يونيو 2013 حوالي مليون فرد نصفهم دخل جوا، ويتوقع أن يعرف الجزء الثاني من عملية العبور الذي سيتزامن مع نهاية شهر رمضان وحلول عيد الفطر توافد عدد أكبر من الجالية، وتحظى عملية العبور بالاهتمام الملكي السامي الذي تجسده الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك حفظه الله لعملية "مرحبا"، كما أن المصالح المعنية معبأة باستمرار لتوفير الظروف والإمكانات اللازمة حتى تمر في ظروف حسنة.

وقد انطلقت عملية العبور لهذه السنة فعليا 5 يونيو 2013، وذلك تحسبا لعبور مبكر لأفراد الجالية المغربية بمناسبة شهر رمضان الكريم. ولضمان حسن سير هذه العملية، يتم الإعداد القبلي لها في إطار اللجنة الوطنية للعبور وكذا اللجنة الثنائية المشتركة مع اسبانيا، بهدف التنسيق المتكامل والتعبئة الشاملة لمختلف المتدخلين. كما يتم تقييم حصيلة مجرياتها لاستخلاص العبر والبحث عن سبل التطوير المستمر لأداء المتدخلين المعنيين بتنفيذ العملية.

وبهذا الخصوص، ينبغي التأكيد أن مختلف الجهات المعنية حرصت على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين ظروف إستقبال الجالية لهذه السنة وخاصة على المستويات التالية:

- على مستوى تأمين النقل البحري: وضع مخطط للملاحة البحرية يتضمن 26 باخرة تؤمن 78 رحلة يوميا ذهابا وإيابا، وباخرتين احتياطيتين للاستعمال في أوقات الذروة بطاقة استيعابية تفوق 1200 مسافر. كما تمت إضافة خط بحري قار يربط بين الحسيمة وموتربيل بمعدل رحلة يومية، وتمكن الطاقة الاستيعابية الجديدة من نقل 72.500 شخصا يوميا

و21.500 عربة بزيادة قدرها 12 في المائة مقارنة بسنة 2012.

- وعلى مستوى النقل الجوي: فإن عدد الشركات التي تؤمن ربط مطارات المملكة بباقي مطارات العالم يبلغ 40 شركة، منها 23 منتظمة و17 منخفضة التكلفة low cost، ومن ضمنها 3 شركات مغربية. وقد بلغت عدد الرحلات 1319 رحلة في الأسبوع بزيادة 22 في المائة مقارنة مع 2012، تغطي 14 مدينة مغربية وتهم 80 في المائة من هذه الرحلات أوروبا و10 في المائة إفريقيا.

- وعلى مستوى توفير تجهيزات تضمن سيولة الحركة وظروف الراحة في نقط العبور: تم بالنسبة لميناء طنجة المتوسط توفير عرض يومي لنقل 37.412 مسافرا و11.990 عربة بزيادة تبلغ 26 في المائة، وتم إنجاز استثمارات بقيمة 165 مليون درهم لتطوير البنيات التحتية لمحطة الركاب 2 و 3 لتسهيل وتحسين العبور. وبالنسبة لمعبر بني انصار، تم إحداث 14 شبكا إضافيا، أنا كنعولكم أرقام تقدر تكون routine ديال الكلام ماتتبانش، ولكن هذا راه كلام مهم جدا، تم إحداث 14 شبكا إضافيا واحا تبان هاد القضية ساهلة راه ماشي سهلة ومهمة جدا، وهي الدليل على أن الحكومة يعني عندها حساسية بالغة لمعاونة المواطن وتسعى لرفع هذه المعاونة، وفي كل ما تقوم نه. تم إحداث 14 شبكا إضافيا للمراقبة الأمنية والجمركية وتجهيز 600 متر من ممرات السيارات والراجلين وتجهيز الفضاءات حول شبائك المراقبة بواقيات شمسية، وبناء وتجهيز 6 مرافق صحية، كل هذا قد لا يكون يتصور أنه ولكن له اعتبار كبير بالنسبة للمواطن الذي يحتاج إلى هذه المرافق أثناء دخوله. وبالنسبة لمعبر باب سبتة، تم إحداث 16 شبكا إضافيا لمراقبة جوازات وختم الجوازات دون مغادرة السائق لسيارته، وتوسيع الممرات الخاصة بالسيارات إلى



الموجودين، ولكن الشعور بالاعتناء وبذل الجهد أساسي بالنسبة إليهم. بتجهيز شبابيك الإستقبال بنظام تدبير الإنتظار وفضاءات عمل مفتوحة وقاعات مجهزة ومكيفة، وبذلك أصبحت نسبة تغطية خدمات الجالية المغربية بالخارج تفوق النسبة المتوفرة لدى الدول المماثلة. وقد تم تحديث نظام تدبير مجموعة من الخدمات، كبطاقة التعريف الوطنية والجواز البيومتري والحالة المدنية، وتم انطلاق العمل بالبوابة الإلكترونية www.consulat.ma غير أنه يجب تطوير هذه البوابة لتشمل خدمات إدارية أخرى.

أما القنصليات المتنقلة، فننشط على الأخص موازاة مع إطلاق الأوراش الجديدة التي همت جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الإلكترونية باقتراب العطلة الصيفية، وقد نظمت 24 عملية خلال 2012 و23 عملية برسم النصف الأول في سنة 2013.

أما داخليا، فإن القطاعات المعنية تتعبأ من أجل توفير ظروف الاستقبال وتوجه مناشير سنويا لتعبئة مختلف الإدارات خلال أوقات رجوع أفراد الجالية، بإرساء فرق مداومة وتخصيص فرق استقباهم وتقديم المعلومات والارشادات اللازمة وتسهيل مأمورياتهم، وهذا لا يفيد أنه ليس هنالك مواطنون يأتون من الخارج وليس عندهم الوقت الكافي ويعانون مع الإدارات، ولكن المجهود يسير في هذا الاتجاه الذي تحدثنا عنه.

وفي إطار تعزيز سياسة القرب، فإن الحكومة بصدد إحداث 6 مراكز جديدة كدور للمغاربة المقيمين في الخارج، هذه مبادرة عملتها الوزارة المعنية ونجحت و الحمد لله، وإذا سوف نحاول تعميمها تدريجيا بمختلف جهات المملكة. ويشكل هاد الفضاء المؤسساتي آلية للقرب واستقبال شكايات المهاجرين والتنسيق مع مختلف المصالح الخارجية على مستوى العمالات والأقاليم بهدف إيجاد حلول للقضايا المطروحة. كما

4 للدخول و6 للخروج، وتم تجهيز الممرات والفضاءات المحيطة بالشبابيك المراقبة بواقية شمسية.

- أما على مستوى ضمان الأمن وتعزيز السلامة والوقاية، فقد تم فتح مركز أمي مغربي بميناء الجزيرة الخضراء وآخر اسباني بميناء طنجة المتوسط وتسخير 2960 عنصر لمختلف المصالح الأمنية بالمراكز الحدودية الجوية والبحرية.

- وعلى مستوى خدمات القرب وتوفير المساعدة، جندت مؤسسة محمد الخامس مجلس للتضامن 400 فرد للمواكبة الاجتماعية والإسعاف الطبي بمراكز العبور الأساسية، وأعدت 16 فضاء للاستقبال والاستراحة بالداخل والخارج، وتم تجنيد 986 طبيبا و2000، والله العظيم، أنا ملي عرفت هاد الرقم إيلا فوجئت إيجابيا، يقول الفرنسيين *agréablement surpris*، وتم تجنيد 986 طبيبا و2388 ممرضا و257 سيارات إسعاف وتسخير 34 مركزا للإنقاذ المؤقت و232 وحدة للتدخل على طول 3578 كلم يشمل أهم المحاور الطرقية. وعموما، فقد تم تعبئة ما مجموعه 6334 من العناصر للتأطير المباشر لعملية العبور.

❖ ثانيا: التدابير المتخذة لتبسيط المساطر الإدارية

الموجهة للجالية المغربية بالمهجر.

السيد الرئيس،

إن الحكومة تعمل بانتظام على تحسين وتطوير الخدمات الإدارية الموجهة للجالية المغربية داخل وخارج أرض الوطن وتسيير قضاياهم، ومن أجل ذلك يتوفر المغرب على شبكة قنصلية مكونة من 56 مركزا. وتعمل الحكومة على تطوير هذه الشبكة بإحداث مراكز قنصلية جديدة، وإعادة النظر في التقطيع القنصلي وبرمجة قنصليات متنقلة، وتحسين ظروف الإستقبال. أنا عارف باللي كلشي هاد الشئ باقي ماشي في المستوى اللي بغينا، لا احنا ولا الإخوان ديالنا



ريال، راه عزيز علينا وبالمقابل ديالو احنا مستعدين نعموا ليه أي شيء. نوليووا بالمنطق ديال جبتي الفلوس نديوها فيك، ما جبتيش الفلوس سير تلعب، دابا لا يناسبنا كأمة ولا يناسبنا كدولة عريقة. وحسب التقديرات هذه، فإن هذه التحويلات المالية تساهم بتخفيض مؤشر الفقر ب 3,4 نقطة أي ما يعادل مليون فقير. وتتركز استثمارات الجالية المغربية في قطاع العقار بما يناهز 41 في المائة من مجموع التحويلات، في حين لا تتعدى الإستثمارات في المشاريع الإقتصادية المنتجة نسبة 14 في المائة، الشيء الذي يلزمنا بتعبئة أكبر وتشجيع خاص لاستثمارات أفراد الجالية المغربية داخل المغرب، لذلك تعمل الحكومة على توفير الوسائل والآليات الكفيلة بانثاق جيل جديد لاستثمارات مغاربة العالم في مجالات منتجة، وذلك من خلال:

✓ تحسين آليات ومساطر صندوق تمويل استثمارات مغاربة العالم « MDM Invest » الذي رصد له مبلغ 100 مليون درهم ويساهم ب 10 في المائة من مبلغ كل مشروع استثماري.

✓ إحداث موقع "مغرب كوم" كإجابة استقطاب كفاءات مغاربة العالم وإقامة شراكات دائمة أو مؤقتة بينها وبين الفاعلين المغاربة في المجالات الإقتصادية والعلمية والثقافية.

✓ التواصل مع أفراد الجالية حول فرص الإستثمار، من خلال التظاهرة المخدلة لليوم الوطني للمهاجر الذي يقام بتاريخ 10 غشت من كل سنة، بالإضافة إلى تعبئة المؤسسات الأخرى الموضوعية عادة رهن إشارة المستثمرين عموماً.

يتم تأمين مداومة وخدمة سريعة على مستوى وزارة العدل والحريات، من خلال إحداث خلية مركزية وخلايا جهوية ومحلية بمختلف محاكم المملكة لاستقبال ومعالجة شكاية مغاربة العالم والعمل على البت في ملفاتهم خلال مدة تواجدهم في المغرب. والعدالة هي واحدة للجميع، ولكن هاد الناس، نظراً للوقت القليل اللي عندهم، عملوا لهم الإخوان اللي في وزارة العدل هاد اللجن باش يعاونوهم باش يسرعوا الاجراءات.

ومن بين التسهيلات الإدارية المقدمة لأفراد الجالية كذلك، تبسيط وتسريع مساطر المرتبطة بالاشتراك والربط بشبكات الماء وتطهير السائل والكهرباء. وقد تم تخفيض الشبائيك من الفئة على المستوى الوكالات وشركات التدبير المفوض، ويتم كذلك تزويد الجالية في نقط العبور بدلائل تتضمن المعلومات الخاصة بالإجراءات الإدارية والأمنية والجمركية والجبائية التي تخصهم.

❖ **ثالثاً: التدابير المتخذة لتشجيع مغاربة الخارج على الإستثمار في المغرب.**

السيد الرئيس،

لا تحفى عليكم المساهمة النوعية للمغاربة العالم في دعم الإقتصاد الوطني وتنشيط الدورة الإقتصادية، فقد عرف حجم تحويلاتهم المالية نموا مضطربا خلال العقدين الأخيرين، حيث انتقلت من 20 مليار درهم سنة 1990 إلى 56.3 مليار درهم سنة 2012، وهو ما يشكل نسبة 7 في المائة من الناتج الداخلي الخام. كما تقدر ودائع الجالية بالبنوك المغربية بحوالي 130 مليار درهم، 21 في المائة من مجموع الودائع الوطنية البنكية. هذا مهم جدا، المساهمة ديال الإخوان المغاربة المقيمين بالخارج مهم جدا، ولكن يقينا ماشي هي السبب ولا يمكن أن تكون السبب ولن نرضى أن تكون السبب ديال العناية بهم. مواطن مغربي واحد، واخا ما يكون كيدخل حتى



وأود التأكيد بهاد الخصوص على أن الحكومة مقتنعة بضرورة ضمان مشاركة سياسية فعلية وتمثيلية وازنة للمغاربة المقيمين بالخارج في المؤسسات الإستشارية، وسنسهل على ترجمة هذه القناعة من خلال القوانين الإنتخابية، وبمناسبة مراجعة القوانين المنظمة للمؤسسات القائمة وإعداد القوانين المنظمة للمؤسسات الجديدة. كما أنه وتماشيا مع مقتضيات الفصل 30 من الدستور، فقد فتحنا حوار مع حكومة بعض دول المهجر بهدف تمكين مواطنينا من المشاركة في الإنتخابات المحلية، وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل، دعما للإندماج مغاربة العالم في البلدان التي يستقرون بها.

السيد الرئيس،

بالإضافة إلى ما تم تفصيله أعلاه، فإن الحكومة تعمل كذلك على تطوير وتنويع وتوسيع البرامج التعليمية، بتعبئة 576 معلما يؤطرون أزيد من 75 ألف متعلم. كما تسهر على التأطير الديني لمغاربة العالم والتعاون مع الجمعيات والهيئات الرسمية التي تمثل المساجد التي يسيرها المغاربة في بلاد الإقامة، حيث تسخر نحو 120 مليون درهم سنويا للمساهمة في البناء وصيانة المساجد، وتدعم الهيئات المغربية المسيرة للمساجد الأئمة القارين، 30 إماما ومرشدون ووعاظ خلال شهر رمضان، نحو 300 سنة 2012 وبكتب دينية وبالتكوين.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن الحكومة تعمل على توفير الدعم للحالات الاجتماعية للمغاربة في وضعية استغاثة أو هشاشة، وتساهم في مصاريف تدرس أطفال المغاربة في البلدان الإفريقية وتسهر على ترحيل المعوزين إلى أرض الوطن، ليس دائما ولكن حين يكون ممكنا، وترحيل المغاربة المتضررين من كوارث طبيعية أو اضطرابات سياسية ببلدان الإقامة إلى المغرب وتأمين تدرس أبنائهم.

✓ الإنطلاقة الفعلية لبرنامج "إحداث المقاولات الصغرى والمتوسطة" لإشراك المغاربة المقيمين بفرنسا في التنمية الإقتصادية بالمغرب، حيث ستم مواكبة 150 من حاملي المشاريع وبرامج مماثلة لصالح مغاربة بلجيكا، وذلك بدعم من الحكومتين الفرنسين والبلجيكية.

أما في ميدان الصرف، فيتمتع المغاربة المقيمين بالخارج بوضع متميز يمنحهم نفس التسهيلات المخولة للأجانب، بالإضافة إلى احتفاظهم في نفس الوقت بكافة الإمتيازات الممنوحة للمغاربة القاطنين بالمغرب. وبذلك، فإنهم يتمتعون بالتسهيلات في ميدان إستيراد وتصدير للعملات الأجنبية وفتح حسابات بالدرهم القابل للتحويل أو بالعملة الأجنبية، وتمويل استثماراتهم بالمغرب بالعملة الأجنبية وامتيازات أخرى. خاص الشباب ديالنا اللي كاينين في الخارج، اللي الحمد لله اثقفوا وقرأوا وقادرين يعملوا مشاريع تما، يفكروا كذلك في بلادهم، وإذا كان من الممكن يجيو يعملوا ديك مشاريع هنا، واحنا علينا نسهلوا لهم ما أمكن.

❖ **رابعا: الحرص على تفعيل مقتضيات الدستور التي تكفل المشاركة السياسية لمغاربة العالم.**

السيد الرئيس،

لقد منح دستور 2011 مكانة جد متقدمة للجالية، حيث أفرد لها أحكاما وضمانات واضحة وخص أفرادها بخمسة فصول أساسية وهي: 16 و 17 و 18 و 30 و 163، تؤكد على أحقية هذه الفئة في التمتع بحقوق المواطنة كاملة والحرص على حماية حقوقها ومصالحها المشروعة وعلى الحفاظ على الوشائج الثقافية والعمل على تنميتها وصيانة هويتها الوطنية.



حقيقة أنا لما تكلم السيد رئيس الحكومة بالصرحة المعهودة له، خاصة فيما يتعلق بالالتزام الصريح فيما يخص التمثيلية السياسية لمغاربة العالم، أنا اليوم أعلنها عرساً، لماذا؟ لأن بعد الخطاب الملكي السامي ل 6 نونبر تذرعت الحكومة دبال 2007 بذرائع واهية، وراء ذلك كان الحساب السياسي الضيق. واليوم ونحن نؤسس لمرحلة جديدة، فيها المصادقية وفيها الصراحة، تأكد اليوم بهذا التصريح الذي أكده رئيس الحكومة بالمطالب اللي أينما حللنا وارتحلنا إلا وسألنا مغاربة العالم عن مآل التهيئ للتمثيلية السياسية لمغاربة العالم تفعيلاً للمقتضى الدستوري 17.

السيد رئيس الحكومة،

اسمحوا لي أن أضع بين أيديكم عنصرين مؤطرين للتعقيب باسم فريق العدالة والتنمية. الأول، هو أننا حقيقة كما قلت، أن المغاربة القاطنين بالخارج اليوم عرفوا متغيرات ديمغرافية وسوسيو ثقافية ومهنية جد متسارعة، واكلها للأسف الشديد نقص حاد في التدبير وهذا في نظرنا نعزله لسببين: أولاً تداخل وتعدد الأدوار فيما يخص المؤسسات المعنية بتدبير الهجرة؛ ثانياً، أن الحكومات السابقة لم تنتبه إلى أن تطوير الأداء العمومي والمدخل في النهوض بشؤون وقضايا مغاربة العالم أساسه تكون عندنا رؤية واستراتيجية وطنية، كيفما عندنا استراتيجية وطنية في الطرق وفي البنية التحتية والموانئ تكون عندنا رؤية استراتيجية لست ملايين من مغاربة العالم.

اليوم الحكومة بمصادقتها فعلاً وضعت حداً، على المستوى المنهجي لهذه الاختلالات، على مستويين: المستوى الأول، هو أنها في طور إنجاز دراسة لوضع استراتيجية وطنية في أفق استراتيجية وطنية ل 2030. المستوى الثاني: هو أنها أبرم اتفاق بين الوزارة المنتدبة لدى السيد رئيس الحكومة ومؤسسة

ورغم التحسن الحاصل خلال السنوات الأخيرة على مستوى استقبال جاليتنا والتعامل معها في مختلف المصالح الإدارية، فإن بلادنا لم توف بعد حق هذه الفئة من المواطنين المغاربة، خاصة حيث في التعامل مع الصعوبات الاجتماعية التي تعانيها بعض الفئات في بلدان الإقامة وكذلك التعامل مع شكايات مغاربة العالم.

لذلك، ستظل الحكومة تعمل على تحسين الخدمات الموجهة لهذه الفئات وتتبع وضعية جاليتنا في الخارج عن كثب ومعالجة كل ملف بما يناسب من إجراءات بالتعاون مع بلدان الإقامة، خاصة فيما يتعلق بصون حقوقهم الاجتماعية والحفاظ على كرامتهم.

ولا تفوتني هذه المناسبة دون أن أرحب بمغاربة العالم، متمنيا لهم مقاما سعيد ببلدهم وذويهم. كما أشكر كل الساهرين على تسهيل عملية عبور لهذه السنة، من أمن وطني وجمارك ودرك وقوات مساعدة ومصالح صحية واجتماعية وإدارية، منوها بالجهود التي يبذلونها مع حثهم على مواصلة التعبئة في خدمة أفراد الجالية بالخارج وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة. أفتح باب التعقيبات، الكلمة الآن لنزهة الوافي عن فريق العدالة والتنمية، فلتفضل مشكورة.

النائبة السيدة نزهة الوافي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء المحترمون،

أخواني أخواتي، السيدات والسادة النواب المحترمون،



يضعنا في المرتبة الثانية، بحيث أن عندنا 17 % من مجموع مغاربة الخارج عندهم كفاءات مهنية. اليوم كايين كذلك عندنا الأزمة، مواكبة العودة المكثفة لمغاربة إيطاليا وإسبانيا، 183 ألف مغربي بإيطاليا وإسبانيا في بطالة لمدة سنة. المقتضى الدستوري 16-17 يعني مواكبتهم ومواكبة الأبناء دياهم، خاصة هنا كنتكلموا هنا كذلك على التأطير..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت السيدة النائبة.

النائبة السيدة نزهة الوافي:

أنا بهذه المناسبة كذلك أريد أن أثنى للفريق الوزاري وللسيد رئيس الحكومة التواصل والتجاوب الكبير من لدن فئة المغاربة وأقول أن..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت السيدة النائبة،

انتهى الوقت..

النائب السيد رشيد روكبان، رئيس فريق التقدم الديمقراطي

(نقطة نظام):

السيد الرئيس، وزعم علينا جدول أعمال فيه توقيت فرق الأغلبية: 20 دقيقة، الآن مجموع التوقيت اللي عندنا ديال المداخلات ديال فرق الأغلبية اللي حاضرة هو 20 دقيقة، وكنطلب منكم السيد الرئيس في التوقيت تداو من 20 ونستغلوا التوقيت ديالنا حسب المتاح، وإيلا كان ممكن نخلوا السيدة النائبة تكمل المداخلة دياها، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد سعدون عن فريق الحركة المحترم.

الحسن الثاني، على أساس نتمنى أن تضم المؤسسات الأخرى في القريب العاجل.

وفي هذا الإطار، نحن إذ نؤكد على أهمية المكاسب التي حصل عليها مغاربة الخارج على مستوى المقتضيات الدستورية وحرص الحكومة على تفعيلها، من خلال تنفيذ البرنامج الحكومي بشكل صريح، إلا أن الإرث الثقيل بسبب تعاقب سياسات عمومية غير متناغمة لم تستجب للانتظارات المستعجلة لمغاربة الخارج، خاصة فيما يخص مواكبة الاحتياجات والمطالب المستعجلة، نؤكد على أن تكون سياسة منفتحة فيها حلول مبدعة في القضايا التالية: فيما يتعلق، السيد رئيس الحكومة، بمجال العدل. اليوم إلا كنتكلموا على المقتضى 16، كنتكلموا على ربط مغاربة العالم بأبنائه بالمهجر، باستمرار هاد الروابط الوطنية، كان خاصنا نتكلموا على التفكير في حلول مبدعة كالشباك الوحيد. إيلا كنتكلموا كذلك على الارتباط الذي، يجب أن نتكلم كذلك بالشكل الصريح، خاصة فيما يتعلق بحماية الأطفال المنتزعين اللي هم 2000 منتزع من إيطاليا، 2000 طفل منتزع من حضن أمهاتهم من هولندا، إيلا كنتكلموا كذلك يجب أن نتكلم وأن تطور التنسيق بين المراكز القنصلية وكذلك بين مركز تتبع وتحليل الشكايات المحدث بمقتضى المادة 10 من المرسوم ديال بتاريخ 23-98. إيلا كنتكلموا كذلك يجب أن نتكلم على تكييف المدونة مع واقع الفئة من المواطنين بالخارج. ثم إذا كنا نتكلم كذلك على تأهيل الشبكة القنصلية، خاصنا نتكلموا أن 53 غير كافية ل 6 ملايين من المغاربة، وبالتالي إقرار حكومي اليوم مستلزم بمقتضى الدستور أننا نضاعف العدد، وتركيا ضاعفت من 100 إلى 200، اليوم على الأقل نضاعف من 53 إلى 100. ثم اليوم الحاجة كذلك إلى رؤية أخرى فيما يخص الإستثمار وتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج والبنك الدولي



النائب السيد محمد سعدون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الإخوة والأخوات النواب المحترمون،

إن مناقشة موضوع أوضاع جاليتنا بالمهجر يعتبر بالنسبة لنا في الحركة الشعبية وفي الفريق الحركي مناسبة سانحة لسبر أغوار الإشكاليات التي يعاني منها هؤلاء المواطنين، بالعمق الذي تستحقه وبالتحليل النافذ إلى صلب هذه الإشكاليات، بعيدا عن الموسمية التي اختزلت في شعارات جميلة ولكنها غير كافية مرتبطة بموسم العودة.

وقبل ذلك، لا بد أن نتوجه بكلمة إشادة وتنويه لهذه الجالية المتميزة بكل المقاييس، متميزة بروح مواطنيتها وحبها العارم لوطنها وتشبثها الدائم بملكها، وارتباطها الأكيد بمهويتها وثقافتها العربية والأمازيغية والحسانية، فأبناء جاليتنا هم صيرورة تاريخية لم تنسلخ أبدا عن جذورها.

أكد أن موضوع جاليتنا بالمهجر يشكل اهتمام جميع المغاربة، وبالتالي فإن مقارنة إشكالياتهم يجب أن تخرج عن أي بعد سياسي أو سياسيوي ضيق، لأنه لا ينفصل عن مختلف قضايا الأمة الكبرى التي تستحق الإجماع والتضامن. فقد جنبوا اقتصادنا العجز لعقود طويلة بفضل إسهاماتهم التي جعلت ميزان الأداء متوازنا، وبنوا بسواعدهم اقتصاديات بلدان المستقبل، لكنهم لا ييخلوا على بلدهم كذلك بإسهاماتهم التضامنية التي شملت الأسر والعائلات ذوي الحاجة وبعض البنيات الأساسية، ضارين بذلك أروع الأمثلة على التضامن وعلى الإنخراط اللامشروط في بناء وطنهم الأم، وبالتالي فإن

على الوطن أن يرد الدين إلى هؤلاء الجنود الذين ساندوا البلد في مختلف معاركه وضمنها المعارك الدبلوماسية.

حضرات السيدات والسادة،

نتنظر كذلك من الدول المستقبلية والمنظمات ذات الصلة، أن لا تقتصر مقاربتها لموضوع الهجرة عن الإشارة بالسياسة المغربية في مجال الهجرة وضمنها الهجرة السرية، بل نعول عليها أن تنكب على المشاكل العويصة التي يعاني منها المغاربة بتلك البلدان: مشاكل الميز، اللامساواة، التعامل الدولي الذي يتخذ في الغالب أبعاد عنصرية.

أما على مستوى الحكومة، فإننا نشتم ما جاء به السيد الرئيس الحكومة في عرضه والإجراءات التي إن شاء الله ستكون لفائدة جاليتنا. كما نطالب ونحن في زمن الأزمة بإعادة منحة التحويل إلى الأبنك التي كانت تصل في أواخر الثمانينات إلى 2,5 في المائة عن كل تحويل. قبل كان كتشجعوا العمال بالخارج بإضافة 2,5 في المائة بالنسبة اللي كيرسلوا لبلادهم، كنتمننا أن هاد الإجراء هذا يأخذ كذلك الإجراء ديالو، ولنا بعض التوصيات:

- ضرورة إدماج المتقاعدين والعائدين إلى المغرب عبر تقديم المساعدة اللازمة في القنصليات السفارات؛
- فتح مندوبيات لوزارة الجالية في جميع جهات المملكة عوض الإقتصار فقط على الناظر وبني ملال؛
- إعادة التفاوض حول الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة بين المغرب والدول الأوروبية لتتفادى مثل هذه الأزمة الأخيرة بين هولندا والمغرب؛
- التنزيل السليم للفصول 16-17-18-30 من الدستور لترسيخ المواطنة الكاملة لمغاربة؛



محمد السادس نصره الله، والتي قطعت العهد مع مراحل سالفة تميزت بمشاكل كثيرة ومعروفة لدى الجميع.

وإذ نستحضر اليوم، في فريق التقدم الديمقراطي مع كل المراقبين ببلادنا، مدى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على مستوى التراجع الملحوظ لحجم تدفق استثمارات أبناء مغاربة العالم في أرض الوطن، نعبر بالمقابل وفي السياق ذاته عن ارتياحنا للتدابير المتخذة من قبل الحكومة لتدبير العقبات بهذا الشأن، على أساس تفعيل المقتضيات المتضمنة في الدستور الجديد والبرنامج الحكومي. وندعوها بالمناسبة إلى الرفع من وتيرة أدائها وعملها أكثر من أي وقت مضى لتجاوز الصعوبات المطروحة في هذا الملف المعقد والمتشعب، والتي يبقى عنوانها الكبير تعقد المساطر الإدارية وضعف وبطء أداء الإدارة المغربية التي تحول دون تمكن عدد كبير منهم من الإستثمار في وطنهم الأم، وبالتالي تعذر مساهمتهم في المجهود التنموي الوطني وخاصة في مجال التخفيف من حدة البطالة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نتنزه هذه المناسبة لندعوكم كذلك للعمل على ضمان الاندماج والمشاركة الفاعلة والوازنة لأبناء مغاربة العالم في المجالس ومؤسسات الحكامة المنصوص عليها في الدستور الجديد وفي السياسة الوطنية بشكل عام، وخاصة إشراكهم في الإنتخابات التشريعية، ضمانا لتمثيلهم في البرلمان كحق أساسي من حقوقهم الدستورية، علاوة على إعادة النظر في تركيبة المجلس الحالية المغربية بالخارج حتى يكون مرآة تمثل مختلف أطيافهم، دون أن ننسى ما يتعلق بوضعية الأطفال الناجمة عن حالات الطلاق من الزواج المختلط والذي يرتبط في جانب من حله بالاتفاقيات الدولية الموقعة بين بلادنا وباقي الأطراف الدولية ومدى احترامها للقانون الدولي في هذا المجال.

■ ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية حول الهجرة كمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج والمجلس الاستشاري للمغاربة المقيمين بالخارج؛

■ ضرورة جعل التحويلات التي يقدمها المهاجرون من أجل خدمة مناطقهم الأصلية التي ينحدرون منها، حنا تعرفوا بأن العمال بالخارج عندهم تحويلات مهمة، ولكن للأسف توجه إلى منطقة واحدة وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للسيد النائب الحسين القاسمي عن فريق التقدم الديمقراطي.

النائب السيد الحسين القاسمي :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في البداية، نشكركم السيد رئيس الحكومة المحترم، على جوابكم الذي بسطتم من خلاله الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة من أجل تحسين ظروف استقبال أبناء مغاربة العالم وتحسين الإجراءات الإدارية أمامهم وكذلك تشجيعهم على الإستثمار في وطنهم الأصلي. وسمحوا لنا كذلك، أن نشمن في فريق التقدم الديمقراطي الجهود الملموسة التي قامت بها الحكومة منذ تشكيلها بشأن تحسين ظروف استقبال أبناء مغاربة العالم أثناء عودتهم لقضاء عطلتهم الصيفية على أرض الوطن، وهي جهود تعد استمرارا لعمل الحكومات السابقة منذ حكومة التناوب التوافقي تحت الرعاية السامية لجلالة الملك



أو اللغة الأمازيغية، وكذلك الاهتمام بالتأطير الديني الصحيح في إطار الوسطية والإعتدال ضمن تعزيز الهوية الثقافية المغربية في شموليتها، مما يقتضي تعزيز هذا التأطير بمعارف أخرى كفيلة بتعزيز ارتباط أجيال الجالية المغربية ببلدهم ووطنهم الأم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن مشاكل أبناء مغاربة العالم كثيرة ومتشعبة، ونعتقد في الفريق الديمقراطي أن معالجتها تحتاج إلى اعتماد سياسة شاملة...

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد النائب المحترم، شكرا لكم. الكلمة الآن لمجموعة الوسط النيابية السيد النائب المحترم السيد محمد الهلاي، تفضل مشكورا، لكم الكلمة دقيقة بشيء من الليونة.

النائب السيد عبد العالي محمد هلاي:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بمناسبة مناقشة أوضاع الجالية المغربية، لا بد من الإشارة إلى الأوضاع المزرية التي تعيشها هذه الفئة من المواطنين لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها أوروبا والتي أثرت بشكل مباشر وجد سلمي على أوضاع هذه الجالية، ويتجلى ذلك من خلال ضعف التحويلات المادية وتفشي ظاهرة البطالة في صفوف المهاجرين.

ولا بد من الإشارة كذلك، إلى أن الخطاب الذي يروم إلى إعطاء الأولوية لجاليتنا يفتقد في كثير من الأحيان إلى المصادقية، بحيث نلاحظ ما يلي:

— **أولا:** تعقيد المساطر الجمركية (الاستيراد المؤقت مثلا) وعدم مرونة السلطات في التعامل مع هذه الجالية وخاصة

كما أن فريق التقدم الديمقراطي يدعوكم السيد رئيس الحكومة، إلى بذل المزيد من جهودها بكل أشكال التحرك المناسبة، في إطار الأعراف والقواعد الدبلوماسية والقوانين الدولية المعمول بها، لمواجهة الإجراء الذي أقدمت عليه الحكومة الهولندية في الفترة الأخيرة والقاضي بتطبيق مبدأ الإقامة عن المعاشات والتعويضات عن الأطفال والأرامل المغاربة، من خلال الربط بين مستوى المعيشة ببلد الإقامة بهولندا وبلدهم الأصلي المغرب، حيث تم تخفيض هذه المعاشات والتعويضات بنسبة 40 في المائة لمغاربة العالم بهولندا، كما أن هذا القرار مس 600 أرملة مغربية و4000 طفل مغربي. هذا ويعتبر تباين مستوى الخدمات التي تقدمها المصالح القنصلية من المشاكل المطروحة بجدة، مما يكلف الجالية المغربية المقيمة بالخارج عناء كبيرا من حيث التنقلات المتكررة، لاسيما عند تقتضي الظروف مراجعة مصالح هذه القنصليات في أكثر من مناسبة، وبالتالي لا بد من اعتماد على آلية إدارة القرب واستعمال تقنيات الإدارة الإلكترونية وغيرها من الإجراءات الكفيلة بتحسين أوضاع مواطناتنا ومواطنينا في الخارج.

كما أن غياب توقيع اتفاقية الحماية الاجتماعية من قبل العديد من الدول المستقبلية لأبناء مغاربة العالم وخاصة في إيطاليا جعلهم عرضة لوضعية المشاشة، إضافة إلى الإجراءات الجديدة من قبل ربط تجديد البطاقات الإقامة بعقد الشغل، جعل العديد منهم مضطرا إلى الالتحاق بأرض الوطن، في غياب آفاق رحبة أمامهم لضمان تأهيلهم على المستوى المهني والاجتماعي.

ويبقى الجانب الثقافي مطروحا، من خلال ضرورة وتقوية وتطوير الخدمات المقدمة لأبناء العالم وخاصة فيما يتعلق بالتعلم الأجيال الصاعدة اللغة الأم، سواء اللغة العربية



خدمة المواطن، وتيسير الشؤون بالنسبة إليه، في حدود المعقول وفي إطار القانون. هاد المنطق هذا ما تفاعل معه كافة الإدارات بنفس السرعة وهاد الشيء طبيعي، الإدارة هي هادي، الإدارة ثقيلة وتأخذ وقت، ولكن تفاعل في النهاية مع التوجه السياسي.

فيما يخص المغاربة المقيمين بالخارج، مابقاش بالنسبة للحكومة الأولوية هو شنو تيدخلوا فقط وهذا قلتوا وإن كان مهم، شنوا تيدخلوا للأسر دياهمم واللي تيمشي لهم مباشرة وفي نفس الوقت تيساعد الاقتصاد الوطني. ولكن لا بد مايشعروا باللي كاينة واحد اللمسة ديال العناية بهم. قبل ربما كان لا يبالى، في القنصليات تاتجي تقضي مصالحتك، واش أنت جالس مزيان ولا ماجالس مزيان، لقيتي اللي يستقبلك ولا مالتقيش، مكيف، غير مكيف إلخ، اليوم كاين هاد الروح كاين هاد الروح وتبعها لها كاين هاد المجهود، وفي كافة المجالات.

بطبيعة الحال هاد الملف، مانخيش عليكم، هذا واحد الملف اللي جلاله الملك، تيعطيه واحد الأهمية كبيرة وتيشرف عليه بنفسه والحكومة معه، حنا راه الحكومة تنشغلوا مع جلاله الملك، باش تكون الأمور واضحة، مانخوش نبدأوا نخرقوا على بعضياتنا ونقولوا الهضرة معوجة، خاصنا نكونوا واضحين وحنا فرحانين بهاد الشيء، وكنعتابروا النجاح ديال المغرب رهين بالتعاون ديال المؤسسات: المؤسسة التنفيذية وعلى رأسها جلاله الملك والمؤسسة التشريعية والمؤسسة القضائية، كل هذه المؤسسات تعمل في نفس الاتجاه ونحن سوف نسير في هاد الاتجاه، والمهم هو أن يكون إخواننا المغاربة المقيمين في الخارج يشعرون بأن هذه الحكومة تبذل مجهودها. وخليوني نكون معكم كذلك واضح، باش الأخت يعني نزهة ماكونش الكلام دياها يؤخذ على أنه يعني شيء محسوم به.

معاملات بعض رجال الأمن مع المهاجرين المغاربة وكذلك الجمارك؟

ثانيا: عدم التسهيل وتبسيط المساطر فيما يخص قضايا المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية، بحيث نلاحظ تزامن رجوع أفراد الجالية مع العطل الصيفية مما يحول دون تمكينهم من قضاء مصالحهم في الحيز الزمني الضيق الذين يتوفرون عليه؛

ثالثا: تعقيد الإجراءات المتعلقة بدفن الجثث المتوفاة بالخارج؛

رابعا: الحيف الذي تعيشه فئة من المتقاعدين من الجالية، بحيث يتم خصم مبالغ مهمة من معاشاتهم أثناء تحويلها بالعملة الوطنية دون أي سند قانوني وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على التعقيبات.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، أنا بسطت في العرض ديالي الجهود اللي كتبذلها الحكومة، وقلت باللي حنا داخل الحكومة باقي ما عندناش الرضى على الأمور اللي كي خاصنا نقوموا بها في حق هاد الفئة العزيزة على المغاربة جميعا. هادوا أولادنا وأخواتنا وعائلاتنا، تغربوا باش يحسنوا الوضع دياهمم، باش يحسنوا الأوضاع ديال العائلات دياهمم، هادوا ناس يعني كيقوموا بواحد الدور كبير بالنسبة لبلادنا، بالنسبة للدولة ديالنا.

ولكن في نفس الوقت، ربما كيتناجهاوا الناس ولا ما كيتناجهاوش، لما جلاله الملك محمد السادس حفظه الله أصبح ملك ديال المغرب، تكلم على واحد القضية سميتها المفهوم الجديد للسلطة، هاد المفهوم الجديد للسلطة هو في التقدير ديالنا الانطلاق من المنطق ديال ضبط المواطن والرقعة إلى



لببلادكم بحماس، ناصروها في القضايا دياها، وتدافعوا على الوحدة الترابية دياها، تجتهدوا وتساعدوا الاقتصاد دياها، هاذ الشي انما كديروه بلا جميل واحنا كنديروه بلا جميل. ماكنجيش هنا باش نبدى ندير ليكم خاطرکم، راني جيت باش نقولکم باللي الروح ديال المغرب اليوم هي كلشي ينوض يخدم، شي واحد ناض كيتكلم على تركيا، تركيا إيلا كانت تضاعفت، تضاعفت لأنها خدمت ولأنها تحركت ولأنها انتقلت من واحد الإقتصاد معتل إلى اقتصاد ماشي بالأعيب، ماشي بالمكر والخداع وماشي بالمناورات، ماشي بالضرب تحت الحزام، بالجد والمعقول. واحنا اليوم لا بد من نرفعوا التحدي ونكونوا دولة إن شاء الله الرحمن الرحيم كتلتحق بأسرع الأوقات بالدول على الأقل السائرة في طريق النمو بشكل جدي وصحيح، ولماذا الدول النامية والمغرب ليس عزيز هذا على عزائم أبناءه، الحمد لله كيتمتع بالاستقرار، كيتمتع بالإرادة، كيتمتع بواحد الرصيد ثقافي ورصيد تاريخي يعني محترم ومشرف، المستقبل مشرق أماننا، المشوشون لن يتوقفوا ولكن الله على كل شيء قدير والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس الحكومة، شكرا لكم جميعا، ورفعت الجلسة.

فيما يخص المشاركة ديال الإخوان المغاربة المقيمين بالخارج في الشأن السياسي ديال بلادهم، الحكومة معروف التوجه دياها من التوجهات ديال الأحزاب دياها، ولكن ماتساوش باللي ملي كنجيو نطبقوا داك الشيء كنعقوا إشكاليات وصعوبات سياسية وعملية، وهداك الشيء هداك المهم اللي علينا هو أننا غنبدلوا مجهود باش نقهروا هاد الصعوبات إلى أقصى الدرجات الممكنة، خاص الأمور تكون واضحة. وإيلا كان من الممكن باش نستاجبوا لهاد الشي هذا في أحسن الظروف غادي نكونوا يعني فرحانين، ولكن في نفس وقت منحوش نعطيوكم يعني واحد الوعود جازمة، وغدا وبعد غدا تقولوا لينا هاد الشي اللي قتلوا مادرتوهشاي.

النهار اللي توليت المسؤولية، جاء عندي السيد الوزير المكلف بالجلالية والأخ العزيز وجاء جلسنا أنا وياه، لقينا شنو؟ لقينا أنه الميزانية المخصصة للجلالية، لأن السياسة ميزانيات، الميزانية المخصصة للجلالية 180 مليون درهم، قتلوا السي عبد اللطيف هاد 180 مليون راه قليلة ماتقدر تدير ليك حتى شي حاجة إذا بقيتي كتوزعها، فكر في شي حاجة اللي تكون واحد une approche اللي تسمح لينا بهاد القدر المحدود نعملوا شي حاجة مهمة. فمع المجلس الإستشاري، راه هما كيشغلوا على ورقة اللي كتأطر الرؤية ديانا، واحنا كذلك عندنا توجه اللي كنتمناوا يكونوا منسجمين، ولكن اللي بغيت نقول هو أنه غادي نجتهدوا باش نوصلوا في المستقبل إن شاء الله الرحمان الرحيم، أولا نرفعوا شوية من هاد الميزانية المخصصة للإخوان، ثانيا تمشي في الاتجاه اللي يكون نافع ومجد له.

وباغني نقول ليهم واحد القضية، انما كمغاربة ماتبقاوش تفكروا دائما غير أشنوا دار لينا المغرب، احنا كنعقولوا ليكم احنا انما ولادنا ومن حقكم ومن حقنا عليكم تعملوا